

# اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي Federation of GCC Chambers



## النقد والاقتصاد والفصل

(نوفمبر 2010)



شركاؤنا في النجاح:



الاعلامي



مجموعة الشهري  
للإستثمارات التجارية



## أداء اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

### ملخص عام

خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي لعام 2011 إلى 4.2 في المئة، فيما عبر عن مخاوفه من أخطار ألا يكون الانتعاش مستديماً. وتوقع في تقرير أصدره خلال شهر أكتوبر الماضي أن ينمو الاقتصاد العالمي بواقع 4.2 في المئة العام المقبل، في مقابل 4.3 في المئة كان توقعها للعام ذاته في تقرير أصدره في تموز (يوليو). وبهذا يكون المعدل أقل من نسبة 4.8 في المئة التي يتوقعها لعام 2010.

ومن بين اقتصادات الدول الناشئة، تبقى الصين في الصدارة مع معدل نمو متوقع نسبته 9.6 في المئة، تليها الهند بـ 8.4 في المئة، فيما ستشهد البرازيل تباطؤاً كبيراً (من 7.5 في المئة عام 2010 إلى 4.1 في المئة العام المقبل). وخفض الصندوق في شكل كبير توقعاته لنمو الاقتصاد الأميركي عامي 2010 و 2011 إلى 2.6 و 2.3 في المئة على التوالي.

وشدد على ان الصين تحتاج إلى عملة أقوى لتشجيع الاستهلاك الداخلي، معززاً بذلك الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة وأوروبا على الصين لرفع سعر عملتها بوتيرة اسرع. وأضاف ان رفع قيمة اليوان سيدفع دولاً أخرى في المنطقة للسير على خطى الصين ما سيسهل التحول الضروري باتجاه توليد مصادر داخلية للنمو.

ورجح الصندوق تسارع النمو الاقتصادي في دول منطقة اليورو هذا العام والعام المقبل على رغم نمط الانتعاش «التدريجي وغير المنتظم». ورفع توقعاته بنمو الاقتصاد في منطقة اليورو إلى 1.7 في المئة لعام 2010 من 1.0 في المئة التي نشرها في تموز الماضي.

وعلى صعيد البلدان النامية، فمن المتوقع أن تشهد تعافياً قوياً نسبياً حيث سيبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 5.2 في المائة في عام 2010، و 5.8 في المائة في عام 2011 - وذلك مقابل 1.2 في المائة في عام 2009. أما البلدان الغنية، التي تقلص إجمالي الناتج المحلي فيها بنسبة 3.3 في المائة في عام 2009، فمن المتوقع أن تشهد معدل نمو أقل سرعة - بواقع 1.8 في المائة و 2.3 في المائة في عامي 2010 و 2011 على التوالي.



وأوصى الصندوق في نفس التقرير دول مجلس التعاون الخليجي بتوسيع الإنفاق العام خلال 2011، مع انخفاض الضغوط على المالية العامة لهذه الدول بفضل ارتفاع أسعار الخام. وقال «حيث يوجد إمكانيات مالية، وخصوصا في دول مجلس التعاون الخليجي... يجب أن تكون السياسات المالية توسعية». وذكر الصندوق أن التوازن المالي للدول المصدرة للنفط سيتحسن مع تعافي اسعار النفط والقطاعات غير النفطية. وأوصى الصندوق أيضا بفرض ضرائب على القطاعات غير النفطية للحد من الاعتماد على العائدات النفطية، مشيرة إلى أن دول مجلس التعاون تفكر في تطبيق ضريبة قيمة مضافة.

وبحسب الصندوق، فإن البحرين سينمو اقتصادها بحسب الصندوق بـ 4 في المئة هذه السنة و4.5 في المئة العام المقبل، مقارنة بـ 3.1 في المئة في 2009، فيما يتوقع ان ينمو الاقتصاد العماني بـ 4.7 في المئة في 2010 و2011 مقارنة بـ 3.6 في المئة في 2009. أما قطر فسيبلغ النمو بحدود 16 في المئة هذه السنة، وهي النسبة الاعلى في المنطقة، وسيبلغ 18.6 في المئة في 2011 مقارنة بـ 8.6 في المئة في 2009. وسيكون النمو السعودي بحدود 3.4 في المئة في 2010 و4.5 في المئة في 2011 مقارنة بـ 0.6 في المئة فقط في 2009. اما الإمارات فسينمو اقتصادها بنسبة 2.4 في المئة هذه السنة وبـ 3.2 في المئة في 2011 بعد ان انكمش اقتصادها بحسب الصندوق بنسبة 2.55 في المئة في 2009. وتوقع الصندوق نمو الاقتصاد الكويتي بنسبة 2.3 في المئة في 2010 و4.4 في المئة في 2011 بعد ان انكمش بنسبة 4.8 في المئة العام الماضي.

وشدد التقرير أن هذه المؤشرات توضح أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي هي في طريقها للعودة للنمو القوي بفضل زيادة أسعار النفط، وتنامي أنشطة الإنتاج والتصدير، وتوسع الإنفاق الحكومي.

وفي المدى المتوسط سوف تحظى معدلات النمو الاقتصادي في دول المجلس على دعم آخر ناجم عن الإصلاحات الهيكلية في القطاعات الأكثر تأثر بالأزمة مثل ميزانيات البنوك التجارية وإعادة هيكلة المؤسسات المالية غير المصرفية، علاوة على تعزيز قواعد الشفافية والحوكمة وإدارة المخاطر.

وقال المعهد أنه بات واضحا الآن وبعد مرور أكثر من عام على الأزمة العالمية، فإن مصدر التهديد الرئيسي لتعافي اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي هو القطاع المصرفي في هذه

الدول، خصوصاً بعد تحسن أسعار النفط وعودة الإيرادات النفطية على مستويات تغطي برامج الإنفاق الحكومي، مع توقع بلوغ متوسط سعر النفط 80 دولار للبرميل خلال العام 2010.

وقد كشفت الأزمة عن بعض أوجه القصور في القطاع المالي في المنطقة، أبرزها ضعف نظم إدارة المخاطر والافراط في الرفع المالي للمؤسسات، وفي المرحلة المقبلة سوف تظل التدابير الرامية الى تقوية التنظيم والرقابة الماليين- والتي يجري استحداثها في بعض البلدان بالفعل- عنصراً بالغ الأهمية.

وستكون مواصلة الإنفاق العام على البنية التحتية والتنمية الاجتماعية عنصراً أساسياً للمساعدة على تحقيق إمكانات هذه الاقتصاديات، وسيتعين على الحكومات أيضاً الشروع في وضع استراتيجيات لسحب دعم السيولة الاستثنائي الذي قدمته أثناء الازمة لتخفيف حدة آثارها.

وستظل أولويات الأجل المتوسط تتضمن تطوير الأسواق المالية- بما يشمله من تنوع في النظام يتجاوز حدود النظام المالي القائم على البنوك- وكذلك جهود تحسين مناخ الاعمال بغية دعم التنوع في النشاط الاقتصادي ويجاد فرص العمل.

### أولاً: الأداء الاقتصادي

يقدر مصرف الإمارات الصناعي نمو الإنفاق العام الخليجي بنسب تراوحت ما بين 3.5 و20 بالمئة، ما سيؤدي إلى تنشيط الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس كافة العام الجاري 2010. وقال المصرف، في دراسة له حول الموازنات الخليجية إن بيانات الموازنات لدول مجلس التعاون الخليجي تشير إلى القدرة الكبيرة التي تتمتع بها هذه الدول على تدارك تبعات الأزمة المالية العالمية، وإمكانية العودة إلى معدلات النمو المرتفعة نسبياً مرة أخرى. وتظهر بيانات الموازنات تحقيقها عجزاً مقداره 2.9 مليار دولار العام 2010، مقابل 19.6 مليار درهم فائض العام الماضي، في حين بلغ هذا الفائض 189 مليار دولار العام 2008.

وبين المصرف بما أن دول مجلس التعاون الخليجي قد وضعت موازناتها السنوية للعام 2010 بناءً على تقديرات حددت بموجبها سعر برميل النفط عند 50 دولاراً تقريباً، في الوقت الذي تشير فيه التوقعات إلى أن متوسط سعر برميل النفط للعام الجاري سيبلغ 70 دولاراً للبرميل، فإن العجز المتواضع في موازنات دول المجلس للعام الجاري، والمقدر بنحو 2.9 مليار دولار، يمكن أن يتحول إلى فائض يتجاوز 50 مليار دولار مع نهاية العام، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك إمكانات لزيادة الإنفاق في حال استقرار أسعار النفط، كما بينت التجارب السابقة.

ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي حجم الإنفاق الخليجي في العام 2010 بنسبة 14.4 بالمئة، ليصل إلى 269.2 مليار دولار، مقابل 235.4 مليار دولار في العام 2009. أما الإيرادات فقد ارتفعت بنسبة 4.4 بالمئة، لتصل إلى 266.3 مليار درهم في 2010، مقابل 255 مليار درهم في 2009. ويتيح إقرار موازنات قياسية بهذه الأحجام المرتفعة إمكانات كبيرة أمام تنفيذ الكثير من المشاريع، وتنشيط الأوضاع المالية والاقتصادية في دول مجلس التعاون، حيث يتوقع تنفيذ مشاريع بقيمة 25 مليار دولار في العام 2010، خصوصاً في مجال البنية الأساسية في هذه البلدان كافة، وفقاً لدراسة المصرف.

وقال إن موازين الحسابات الجارية لدول الخليج التي حققت فوائض ضخمة عدة سنوات وبلغت 292.3 مليار دولار عام 2008، انخفضت إلى 47 مليار دولار عام 2009، لكنها سوف ترتفع إلى 128 مليار دولار عام 2010.

لقد شكلت سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي الأداة الرئيسية للنهوض بأعباء تطوير البنية التحتية والمشاريع الخدمية في مجال الصحة والتعليم والإسكان، علاوة على توفير وظائف لشريحة المواطنين الشباب الأخذة بالتزايد بشكل سريع. كما سهمت خلال العام الجاري في التخفيف من الآثار الضارة لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاديات الخليجية.

## ثانياً: التطورات الاقتصادية:

### 1- الناتج المحلي الإجمالي

توقع صندوق النقد الدولي في المراجعة التي أجراها خلال شهر أكتوبر الماضي حول اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي 993.4 مليار دولار عام 2010، بنسبة نمو حقيقي قدرها 4.5% بالمقارنة مع العام 2009. وبينت توقعات التقرير أن السعودية سوف تحقق نمو قدره 3.4% عام 2010، والإمارات 2.4% والكويت 2.3% وقطر 16% وعمان 4.7% والبحرين 4%.

وشدد التقرير أن هذه المؤشرات توضح أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي هي في طريقها للعودة للنمو القوي بفضل زيادة أسعار النفط، وتنامي أنشطة الإنتاج والتصدير، وتوسع الإنفاق الحكومي.

ويظل التمييز بين النشاط في القطاع النفطي وفي القطاع غير النفطي واضحاً بشكل جلي، حيث يتوقع التقرير أن ينمو القطاع النفطي بنسبة 1.2% في السعودية و 1.9% في الكويت و 3% في

الإمارات و 20.5% في قطر و 5.6% في عمان و 0.1% في البحرين، في حين ينمو القطاع غير النفطي بنسبة 4.3% في السعودية و 2.1% في الإمارات و 2.6% في الكويت و 11.5% في قطر و 4.3% في عمان و 4.5% في البحرين.

## 2- - النفط والغاز

تلعب دول مجلس التعاون الخليجي دورا حيويا في استقرار أسواق النفط العالمية. وتمثل دول المجلس 40% من الاحتياطات النفطية المكتشفة و 23% من احتياطات الغاز العالمية. وتسهم دول المجلس في استقرار أسواق النفط كونها تعتبر أكبر مصدر للنفط وبنسبة 25% من إجمالي الصادرات العالمية.

وعلى المدى المتوسط، يتوقع أن أغلب الزيادة في الإنتاج العالمي من خام النفط سوف تأتي من دول المجلس، حيث تخطط السعودية لرفع طالتها الإنتاجية من 12.5 مليون برميل يوميا إلى 15 مليون برميل يوميا عام 2012. كما سوف تزيد طاقة إنتاج الغاز (القسم الأكبر من قطر) من 4.3 مليون برميل معادل لبرميل النفط يوميا عام 2008 إلى 6.3 مليون برميل يوميا عام 2010، ليلبي بذلك خمس الزيادة في الطلب العالمي على الغاز.

ويقدر تقرير صندوق النقد الدولي انخفاض إنتاج النفط من 16.2 مليون برميل يوميا عام 2008 إلى 14.8 مليون برميل يوميا عام 2009، وترتفع إلى 15.1 مليون برميل يوميا عام 2010 ثم إلى 15.7 مليون برميل عام 2011.

ورصد تقرير شركة «المزايا القابضة» سيناريوات تتوقعها بيوت الخبرة ومحللون اقتصاديون وتجار نفط عالميون حول اتجاهات أسعار النفط والصناعة المرتبطة به، بخاصة صناعة الاستكشاف والتكرير ومشتقات النفط، في ظل انشغال العالم في متابعة أخبار المصاعب الفنية والأخطار البيئية التي أحدثتها حادثة انفجار منصة نفط تابعة لشركة «بريتش بتروليوم» في خليج المكسيك.

وتشير التوقعات، بحسب التقرير، إلى أن الآثار البيئية والدعاية السيئة وارتفاع التكاليف المصاحبة لحدث خليج المكسيك (التأمين على منصات النفط من الحوادث المحتملة)، قد تعطل من تقدم صناعة الاستكشاف، والتنقيب في البحار في شكل خاص، إلا أن الحادثة عملت على إعادة تركيز المشرعين في الدول المنتجة للنفط والشركات والمحللين، على أهمية تطبيق معايير

سلامة أفضل، بما يحقق تقدماً فنياً يساهم في تحقيق إنتاج أفضل، وبأدنى تلوث بيئي، خصوصاً أن الشروط تجعل الشركات الكبرى أكثر تأهلاً، وتُمكن تالياً العودة إلى سيطرة الشركات الكبرى على استكشاف النفط والتنقيب عنه وإنتاجه. ويظهر التقرير أنه على رغم ضآلة الإنتاج المتوقع أو المهودور، يُحتمل أن يؤدي تسرب النفط في خليج المكسيك إلى التأثير سلباً في صناعة التنقيب في المياه العميقة.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يؤدي انخفاض عمليات الاستكشاف والإنتاج في البحار عالمياً إلى تراجع الطلب العالمي بنحو 800 إلى 900 ألف برميل من النفط يومياً بحلول عام 2015، أي بنحو واحد في المئة من الطلب العالمي المتوقع عام 2010. ويرى محللون أنه على رغم تواضع نسبة هذا التراجع في الإنتاج مقارنة مع إجمالي الإنتاج العالمي من النفط، إلا أن خسارة هذه الكميات تُثبت مدى أهميتها في إحداث التوازن بين العرض والطلب، بحيث تُمثل عمليات التطوير البحرية المصدر الثانوي الرئيس لإمدادات النفط العالمية خلال العقد المقبل، في وقت قررت الولايات المتحدة تجميد الترخيص للتنقيب عن النفط في البحر ستة أشهر قابلة للتمديد، إضافة إلى رغبتها في صياغة قوانين جديدة للتنقيب عن النفط في البحر». ولفت التقرير إلى أنه يمكن تفهم أثر توقف منصات الحفر في خليج المكسيك الذي يؤمن ثلث إنتاج الولايات المتحدة من النفط، وتأتي غالبية من المياه العميقة. ويؤدي تطبيق حظر عمليات الحفر في المياه العميقة حتماً، إلى زيادة اعتماد الولايات المتحدة في شكل أكبر على واردات النفط من الخارج، خاصة من دول الخليج العربي.

وقارن التقرير بين توقف مؤقت قد يمتد إلى سنة أو أكثر في عمليات التنقيب في البحار العميقة، خصوصاً في الولايات المتحدة نتيجة التسرب النفطي، وبين القرار الذي اتخذته السعودية بوقف التنقيب عن آبار جديدة للنفط، بتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين، لضمان إطالة «عمر النفط»، ما يتوقع أن يضغط على عامل عرض النفط، والعودة تالياً إلى نظرية «غولدمان ساكس» الشهيرة التي توقعت أن محدودية العرض، وليس ارتفاع الطلب، تُحدد الأسعار. ويرى التقرير أن التوقعات قصيرة المدى تصب في ترجيح كفة ارتفاع ملحوظ في أسعار النفط خلال الشهور المقبلة خصوصاً مع ترجيحات بتعافٍ تدريجي للاقتصاد العالمي واقتراب الشتاء في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، والحالة الضبابية في إنتاج النفط في الولايات المتحدة من منصات الإنتاج في خليج المكسيك.

ولاحظ التقرير أن استمرار حالة من عدم اليقين، تجتازها صناعة الاستكشاف والتنقيب في المناطق الجديدة، وترقب صدور قوانين صارمة تتعلق بالأمر ذاته، يعزز من إنفاق دول الخليج



على صناعة النفط سواء في التنقيب والاستكشاف والآبار الجديدة وتطوير الآبار الموجودة أو في صناعات مرافقة تعتمد على النفط مثل التكرير والمشتقات النفطية والكيماوية والأسمدة وغيرها.

وأفادت تقارير بأن تركيز منطقة الخليج العربي على الإنتاج من الحقول البرية الواقعة في مياه سطحية، أسهم في حماية هذه الصناعة من صعوبات تواجه الاستكشاف والإنتاج في المياه العميقة. ويُرجح تنامي الطلب على النفط الخليجي مع ظهور أخطار تقلص إمدادات النفط العالمية، وبرز الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات لضمان المحافظة على إنتاج كافٍ.

وفي السياق، ذكرت تقارير أن دول مجلس التعاون الخليجي خصصت أكثر من 100 بليون دولار لتطوير مشاريع نفط، خلال الفترة بين 2010 و2015، ما يوازي ثلث المبلغ الذي تتوقع «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك) إنفاقه لتلبية الطلب العالمي المتزايد على الخام.

وبحسب تقرير صدر عن «ميد» فإن الإمارات والسعودية تنصهران طليعة دول المنطقة، بحيث تخططان لإنفاق 60 بليون دولار على مشاريع لإنتاج النفط وتكريره خلال السنوات الخمس المقبلة. تليهما الكويت وقطر بإنفاق 14 و13 بليوناً لكل منهما. وقال تقرير «ميد» إن الإمارات تعتزم منح فرص لشركات نفط بهدف تطوير سعتها الإنتاجية النفطية الإجمالية، لتبلغ نحو 3.5 مليون برميل يومياً بحلول 2015، عبر رفع الكفاءة الإنتاجية للمشاريع البرية والبحرية الجديدة. وتركز السعودية على تطوير مقدرات التنقيب والإنتاج، بحيث تبني مصفايتين باستثمار نحو 10 بلايين دولار، بهدف المحافظة على السعة الإنتاجية للمملكة عند 12 مليون برميل يومياً. أما قطر التي نفذت في العقد الماضي برنامجاً مكثفاً لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال، جعلها أكبر مصدر له في العالم، فأطلقت مشاريع لتسييل الغاز وتنقيته، لبلوغ هدفها المتمثل في إنتاج 77 مليون طن في السنة مع نهاية العام الحالي. وتخطط الكويت لتطوير مشاريع قيد الإنجاز في حقول نفط شمال البلاد، باستثمار 14 بليون دولار، ما يرفع معدل احتياطي النفط الثقيل ويحسن مستوى السعة الإنتاجية.

ولفت تقرير «المزايا القابضة» إلى أن دول الخليج بدأت في تطوير صناعات مرافقة ومصاحبة لإنتاج النفط خصوصاً مع ازدياد أهمية الصناعات البتروكيماوية، والتي تقدر أوساط السوق قيمة أصولها بنحو 50 بليون دولار، تسهم بنحو 13 في المئة من الإنتاج العالمي من البلاستيك.

أما بالنسبة للغاز، فإن معظم دول المجلس تشعر بمحدودية الإنتاج إزاء الطلب المتزايد، خاصة لمقابلة احتياجات مشاريع البنية التحتية والمشاريع الصناعية التي تقام. وفي الإمارات العربية



المتحدة حيث ينمو الطلب المحلي بنسبة 10% في السنة يتوقع أن يكون هناك نقص في الغاز في عام 2012. ولذلك، اضطرت سلطات أبو ظبي لاستغلال غاز الإمارة شديد الحموضة التي تسبب التآكل لكي تلبى الطلب، وهذه العملية تنطوي على تكاليف عالية. وفي المملكة العربية السعودية، حيث ينمو الطلب على الغاز الجاف بنسبة 6% في السنة، تعرضت بعض المشاريع الصناعية للتأخير بسبب نقص الغاز المستخدم كمادة أولية أو للطاقة.

وفي قطر، تنفذ شركة قطر للبترول خطة الاستثمار الخماسية لاستثمار 83 بليون دولار في قطاع الهيدروكربون. وقد تم تخصيص ثلاثة أرباع هذا المبلغ لمشاريع الغاز الطبيعي. لقد استثمرت السلطات القطرية الكثير في الغاز الطبيعي لسنوات متتالية فطورت العديد من المنتجات وعمليات الإنتاج المتميزة مثل الغاز الطبيعي (إل إن جي) وتزويد الغاز الطبيعي عن طريق الأنابيب (بي إن جي)، وسوائل الغاز الطبيعي (إن جي إل إس). وعلاوة على ذلك يستخدم الغاز الطبيعي على نحو متزايد كمادة أولية أو كمصدر للطاقة في صناعات البتر وكيموايات والحديد وخدمات المرافق العامة كالغاز والكهرباء. وسوف تبدأ قطر أبتداء من هذا العام بمضاعفة انتاجها من الغاز الطبيعي من 30.7 مليون متر مكعب إلى نحو 61.9 مليون متر مكعب، مما سوف يسهم بصورة كبيرة في تعويض انخفاض الإيرادات النفطية.

### 3- - القطاع الخارجي

يتوقع صندوق النقد لدولي ارتفاع صافي الفائض في الحساب الجاري من 74.9 مليار دولار عام 2009 إلى 101.3 مليار دولار عام 2010، ثم إلى 123.6 مليار دولار عام 2011 بفضل زيادة أسعار النفط. وكنتيجة لذلك، سوف ترتفع الاحتياطيات الرسمية لدول المجلس إلى 528 مليار دولار بنهاية العام 2010 ثم إلى 559 مليار دولار عام 2011.

ووفقا لتقديرات الصندوق أيضا، سوف يبلغ صافي الفائض في الحساب الجاري 101.3 مليار دولار منه 29.1 مليار دولار في السعودية و12.9 مليار دولار في الإمارات و35.3 مليار دولار في الكويت و19.7 مليار دولار في قطر و3.1 مليار دولار في عمان و1.1 مليار دولار في البحرين.

أما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فسوق يبلغ رصيد الحساب الجاري 10.2% عام 2010 ويرتفع إلى 11.2% عام 2011 بالمقارنة مع 8.7% عام 2009 و23.9% عام 2008.

ويتوقع الصندوق أن تبلغ صادرات السلع والخدمات لدول مجلس التعاون الخليجي 665.3 مليار دولار عام 2010 ترتفع إلى 738.9 مليار دولار عام 2011 بالمقارنة مع 565.1 مليار دولار عام 2009 و 804.9 مليار دولار عام 2008. بينما تبلغ واردات السلع والخدمات 509.1 مليار دولار عام 2010 ترتفع إلى 554.6 مليار دولار عام 2011 بالمقارنة مع 448 مليار دولار عام 2009 و 515.1 مليار دولار عام 2008.

أما بالنسبة لرصيد العجز غير النفطي كنسبة من الناتج المحلي فسوف يرتفع من 53.5% عام 2009 إلى 54.8% عام 2010 قبل أن ينخفض إلى 51.1% عام 2011.

وأشار الصندوق إلى إمكانية احتواء هذا التدهور ضمن حدود مريحة بالنظر إلى مخزون الاحتياطات الكبير الذي تمكنت هذه الاقتصاديات من تكوينه. واعتبر الصندوق إن اقتصاديات دول المنطقة عانت من تداعيات الأزمة المالية ومن آثار تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي على أسعار النفط. إلا أن الاستجابة السياسية للسلطات، والاحتياطات الدولية الضخمة، واستمرار الإنفاق الحكومي الاستثماري؛ ساهمت في تعزيز مناعة اقتصاديات المنطقة لآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وبين المعهد أن وضع الحسابات الجارية سوف يتأثر بمدى قدرة تلك البلدان على تخفيض الواردات أيضاً، خاصة بالنسبة للدول الأكثر تعرضاً للعجز مثل البحرين وسلطنة عمان. غير أنه أشار إلى أن الحفاظ على مستويات الواردات بالنسبة للدول الأكبر مثل السعودية والإمارات سوف يساهم في تنشيط الطلب العالمي، وهو المر الضروري لعودة الانتعاش للأسواق العالمية.

#### 4- القطاع المالي

أشار تقرير بيان حول أداء البورصات الخليجية إلى تحقيق مكاسب في 6 من أسواق الأسهم الخليجية بنهاية أكتوبر، فيما انفردت السوق المالية السعودية بتسجيل خسارة لمؤشرها. وبذلك تمكنت كل أسواق الأسهم الخليجية من الانتقال إلى منطقة المكاسب السنوية، باستثناء سوق دبي المالي، والذي تمكن رغم ذلك من تخفيف خسائره. وغلب طابع الارتفاع على الأداء اليومي لكل الأسواق، حيث أغلقت مؤشراتها في أغلب جلسات التداول في المنطقة الخضراء، كما وسجل نشاط التداول نمواً لكل من مجموع الكمية والقيمة بالأسواق. وكانت نتائج الشركات المدرجة للتسعة شهور من عام 2010 حاضرة بشكل كبير في التأثير على التداولات، نظراً لما تمثله تلك النتائج من أهمية كبيرة للمتداولين، إذ تمثل مؤشراً واضحاً للنتائج السنوية لأغلب الشركات، وبالتالي تكتسب أهمية كبيرة كونها عنصر حيوي لتمكين المتداولين من إعادة ترتيب مراكزهم

وإعادة تعيين أهدافهم الاستثمارية في الفترة المقبلة. وقد احتفظت أسعار النفط بتأثيرها الكلاسيكي على أسواق الأسهم الخليجية والتي تفاوتت استجاباتها لتحركات أسعار النفط، خاصة وأن هناك أسواق لعبت فيها العوامل الاقتصادية وأخبار الشركات المدرجة الدور الأكبر في توجيه دفة مؤشراتها.

وعلى صعيد أداء الأسواق، حقق سوق الكويت للأوراق المالية نمواً لمؤشره، مكنه من تجاوز حاجز 7,000 نقطة النفسي، وقد تأثر السوق بعدة عوامل على رأسها انتظار إعلان الشركات المدرجة لنتائج التسعة شهور، والتي أسفرت عن حالة من الترقب بين المتداولين، بيد أن النتائج التي أعلنت لقطاع البنوك كانت إيجابية وتسببت في بعث حالة من التفاؤل بينهم. ولم تكن النتائج العنصر المؤثر الوحيد على السوق، إذ حظي السوق بدعم إيجابي من الأخبار المتعلقة بصفقة بيع 46 في المئة من أسهم شركة الاتصالات المتنقلة "زين" إلى شركة اتصالات الإماراتية، خاصة بعد انتشار تقارير قرب نهاية الشهر تفيد باتفاق كبار الملاك حول آلية تجميع عدد الأسهم المطلوب. من ناحية أخرى، استمر المتداولون في تتبع الأخبار المتعلقة بآلية تمويل خطة التنمية والدور المنتظر للقطاع المصرفي في تمويلها.

من ناحية أخرى، شهد سوقي الإمارات أداءً شهرياً متقارباً، على الرغم من الاختلاف الواضح في عدد الشركات المدرجة التي أفصحت عن نتائجها في السوقين، إذ كان عددها أكبر بشكل واضح بالنسبة لسوق أبوظبي للأوراق المالية. وقد اتسم أداء السوقين بالتذبذب على مستوى الإقفالات اليومية وإن تمتع كلاهما باتجاه عام صاعد، وذلك نتيجة لعمليات شراء انتقائية تبعها عمليات جني أرباح.

أما السوق المالية السعودية فكانت السوق الوحيد الذي سجل تراجعاً، متأثراً بإعلانات بعض الشركات القيادية والتي كانت دون توقعات المتداولين. وقد افتتح السوق تداولات الشهر على تذبذب واستقرار استمر طوال العشرة أيام الأولى من الشهر، ما لبث أن تكبد خسائر قوية في العشرة أيام التالية، عكس السوق بعدها اتجاهه مخففاً من خسائره الشهرية. وقد لعب قطاع البتروكيماويات الدور الأكبر في التأثير على مؤشر السوق، وساهمت الضغوط البيعية التي ظهرت عليه في الخسارة التي تكبدها بنهاية أكتوبر.

كما أنهت جميع أسواق الأسهم الخليجية تداولات شهر أكتوبر محققة مكاسب لمؤشراتهما باستثناء السوق المالية السعودية، والتي سجل مؤشرها خسارة بسيطة بلغت نسبتها 0.60 في المئة مع إقفاله عند مستوى 6.353.88 نقطة. هذا وكان سوقي الإمارات هما الأكثر تحقيقاً للمكاسب

الشهرية مع نهاية أكتوبر، إذ احتل سوق أبوظبي للأوراق المالية المركز الأول بعدما أقفل مؤشره عند مستوى 2.816.11 نقطة مسجلاً ارتفاعاً نسبته 5.35 في المئة عن إقفاله في نهاية شهر سبتمبر الماضي. في حين جاء بعده نظيره سوق دبي المالي، والذي حقق مؤشره نمواً نسبته 4.80 في المئة مقفلاً عند مستوى 1.764.1 نقطة. المرتبة الثالثة شغلها بورصة قطر، حيث حقق مؤشرها ارتفاعاً بنهاية الشهر بلغت نسبته 1.31 في المئة بإغلاقه عند مستوى 7.795.95 نقطة. فيما شغل سوق مسقط للأوراق المالية المرتبة الرابعة بإغلاقه عند مستوى 6.355.33 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 1.24 في المئة. هذا وكان سوق الكويت للأوراق المالية هو الأقل تسجيلاً للمكاسب الشهرية مع نهاية أكتوبر، حيث تمكن مؤشر السوق من تجاوز مستوى الـ 7.000 نقطة صعوداً خلال الشهر الذي أنهاه عند مستوى 7.063.9 نقطة بنمو نسبته 1.13 في المئة مقارنة مع إقفال شهر سبتمبر.

على صعيد أداء مؤشرات الأسواق منذ بداية العام، وصل عدد الأسواق التي تمكنت من تحقيق مكاسب منذ نهاية عام 2009 إلى ستة أسواق مع نهاية شهر أكتوبر. هذا وقد شغلت بورصة قطر المرتبة الأولى بين الأسواق التي حققت نمواً، إذ وصلت نسبة ارتفاع مؤشرها إلى 12.02 في المئة. فيما تمكنت السوق المالية السعودية من حجز مرتبة متقدمة من حيث الأداء السنوي بالرغم من تراجعها على المستوى الشهري، إذ شغلت المرتبة الثانية بعد أن ارتفع مؤشرها بنسبة بلغت 3.79 في المئة. أما سوق مسقط للأوراق المالية، فشغل المرتبة الثالثة، إذ حقق مؤشره نمواً نسبته 2.90 في المئة مقارنة مع إقفاله في نهاية 2009. من جهة أخرى، خفف سوق دبي المالي من خسارته السنوية بعد الأداء الجيد الذي شهده خلال الشهر الماضي، لتصل بنهايته إلى 2.16 في المئة.

وشهدت أسواق الأسهم الخليجية ارتفاعاً لكل من مجموعي أحجام وقيم التداول خلال شهر أكتوبر الماضي، حيث نما مجموع أحجام الأسهم المتداولة لجميع الأسواق بنسبة بلغت 41.84 في المئة بعد أن بلغ 15.38 مليار سهم مقابل 10.84 مليار سهم في سبتمبر، كما وزاد مجموع قيم التداول بنسبة 53.43 في المئة بعد أن وصل إلى 23.95 مليار دولار أميركي في أكتوبر مقابل 15.61 مليار دولار أميركي في سبتمبر.

وعلى صعيد الكمية المتداولة، ارتفعت في جميع الأسواق باستثناء سوق البحرين للأوراق المالية، والذي سجل عدد الأسهم المتداولة فيه خلال الشهر تراجعاً نسبته 32.18 في المئة. من جهة أخرى، تصدر سوق أبوظبي للأوراق المالية الأسواق التي سجلت ارتفاعاً، وذلك بعد أن زاد عدد الأسهم المتداولة فيه بنسبة 64.13 في المئة. فيما شغلت السوق المالية السعودية

المرتبة الثانية، إذ زاد حجم تداولاتها خلال الشهر بنسبة بلغت 58.72 في المئة. في حين كانت المرتبة الثالثة من نصيب سوق الكويت للأوراق المالية، والذي نما حجم التداول فيه بنسبة بلغت 52.93 في المئة. أما سوق دبي المالي، فكان هو الأقل ارتفاعاً، حيث وصلت نسبة نمو الكمية المتداولة فيه إلى 8.35 في المئة. هذا وكان أكبر حجم تداول بين أسواق الأسهم الخليجية في الشهر الماضي من نصيب سوق الكويت للأوراق المالية، حيث بلغ 6.87 مليار سهم، في حين جاء سوق دبي المالي ثانياً بحجم تداول بلغ 3.25 مليار سهم.

أما على صعيد قيم التداول، فقد سجلت ارتفاعاً في جميع الأسواق، واحتلت السوق المالية السعودية الصدارة بعد أن نمت قيمة تداولاتها مع نهاية أكتوبر بنسبة 78.62 في المئة. في حين جاء سوق أبوظبي للأوراق المالية في المرتبة الثانية، إذ سجلت قيمة تداولاته نمواً نسبته 37 في المئة مقارنة مع قيمة التداول في شهر سبتمبر. في حين جاء سوق الكويت للأوراق المالية في المرتبة الثالثة بنمو نسبته 26.26 في المئة. وشغل سوق مسقط للأوراق المالية المرتبة الرابعة بارتفاع نسبته 24.19 في المئة. أما أقل الأسواق التي حققت نمواً لجهة قيمة التداول، فكان سوق دبي المالي، والذي سجلت قيمة تداولاته مع نهاية الشهر زيادة نسبتها 5.04 في المئة. هذا وكانت أكبر قيمة تداول بين أسواق الأسهم الخليجية خلال الشهر الماضي من نصيب السوق المالية السعودية والتي بلغت 15.39 مليار دولار أميركي، فيما حل سوق الكويت للأوراق المالية ثانياً بقيمة تداول بلغت 4.30 مليار دولار.

وحول النتائج المالية للربع الثالث من العام، قال تقرير صدر عن شركة المركز المالي الكويتي إن أرباح الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثالث من هذا العام ارتفعت بمعدل 16 في المئة على الأساس السنوي و3 في المئة على الأساس الفصلي لتصل إلى 8.7 مليارات دولار في الفترة ذاتها بفضل زيادة أرباح قطاعي السلع والبنوك في المنطقة. وأشار التقرير إلى أنه رغم إعلان 292 شركة فقط من أصل 663 عن نتائجها للربع الثالث، فإنها شكلت 80 في المئة من القيمة السوقية الأمر الذي يوفر رؤية جيدة. إلى هذا، ساعد الأداء المؤثر لقطاع السلع على نمو الأرباح في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام. وبالتالي، زادت الأرباح الكلية للشركات الخليجية في تسعة أشهر بنحو 24 في المئة على الأساس السنوي لتصل إلى 25.4 مليار دولار.

من جهة أخرى، لفت التقرير إلى أن السعودية التي شكلت 83 في المئة من التغطية سجلت نمواً سنوياً قدره 18 في المئة من أرباح الشركات في الربع الثالث من هذا العام لتصل إلى 5.4 مليارات دولار، وذلك بفضل قطاعي السلع والاتصالات. في الوقت ذاته، ساهمت عوامل مثل

انتعاش أسعار السلع واستقرار الطلب في أسواق الصادرات الرئيسية وضعف الدولار على دعم النمو القوي في قطاع السلع. وعلى العكس من ذلك، خفّض قطاع البنوك من توقعات أرباح الشركات السعودية، إذ هبطت أرباحه بنسبة 27 في المئة في الربع الثالث وبنسبة 15 في المئة على الأساس السنوي في تسعة أشهر من 2010. من جهتها، أثرت مخصصات خسائر القروض العالية وانخفاض نمو دفاتر القروض على نمو أرباح القطاع سلباً، خصوصاً في الربع الثاني من 2010 بسبب الانكشاف على مجموعتي سعد والقصيبي.

من ناحيتها، سجلت الكويت أحد أسرع معدلات نمو الأرباح على الرغم من قلة عدد الشركات التي أعلنت عن نتائج أرباحها. وبالنسبة للأرباح الفصلية (الربع الثالث) فقد بلغت 637 مليون دولار، الأمر الذي يشير إلى قفزة بنحو 57 في المئة على الأساس السنوي و23 في المئة على الأساس الفصلي. أما البنوك والاتصالات فقد تصدرت هذا الارتفاع. وكان بنك الكويت الوطني وشركة زين من أبرز الشركات أداء في هذا الصدد. وفي حين شهدت الخدمات المالية نمواً مؤثراً، لكنها لا تزال تمثل حصة ضئيلة من الإجمالي.

في أعقاب ذلك، نمت أرباح الشركات الإماراتية بنسبة 1 في المئة فقط على الأساس السنوي خلال الربع الثالث من هذا العام لتظهر أداء ضعيفاً، ففي الوقت الذي سجلت البنوك نتائج جيدة، كان أداء قطاع الاتصالات محبطاً. وسجلت البنوك الإماراتية نتائج متفاوتة في تسعة أشهر من 2010 بسبب تداعيات أزمة ديون دبي التي نتج عنها تعثر في قروض ذات قيمة عالية، وزيادة المخصصات وانخفاض نشاط الإقراض في النصف الأول من 2010. ونما قطاع البنوك بنسبة 21 في المئة على الأساس السنوي في الربع الثالث، لكنه شهد انخفاضاً كبيراً في الأشهر التسعة الأولى من 2010، إذ نما بنسبة 1 في المئة فقط.

من ناحيتها، لا تزال قطر تقدم أداء مؤثراً من خلال أرباحها التي زادت في الربع الثالث بنسبة 27 في المئة بفضل قطاعي البنوك والسلع. وكان أداء بنك قطر الوطني ومصرف الريان الأبرز على وجه الخصوص. في حين سجلت عُمان والبحرين انخفاضاً كبيراً في أدائها خلال الربع الثالث، وبقيت مساهمتهما الإجمالية في أرباح الشركات الخليجية متدنية جداً.

## 5- دور القطاع الخاص

يواصل القطاع الخاص في الوقت الحاضر اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها إنهاء تداعيات الأزمة العالمية عليه، خاصة أنها تزامنت مع تقلص فرص الأعمال وزيادة حدة المنافسة الخارجية.

ومطلوب من الحكومات الخليجية مواصلة تنفيذ برامج التحفيز الاقتصادي بهدف مساعدة القطاع الخاص على مواجهة التحديات الراهنة بحيث تركز هذه الخطة على توفير ضمانات جزئية للبنوك مقابل توفير التسهيلات للقطاع الخاص. وعلى الرغم من أن ذلك يدخل في إطار إجراءات السياسة النقدية، فإن الحكومات يمكنها أيضا أن تدعم الشركات التي تواجه مشكلات صعبة بسبب نقص فرص الحصول على التمويل اللازم بسبب طبيعة الأوضاع السائدة في القطاع المالي، بشرط التأكد من احتمال استمرار تلك الشركات على المدى الطويل من خلال جهود إعادة هيكلتها لضمان استمرارها، ومن خلال تقديم الضمانات الحكومية للانتماء الممنوح لتلك الشركات، مما يساعد على جهود إعادة الهيكلة. كذلك على حكومات دول الخليج ألا تخفض برامج الإنفاق الحالية بسبب الانخفاض المتوقع في الإيرادات النفطية، بل على العكس من ذلك لا بد من اتباع سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية من خلال زيادة الإنفاق في وقت ميل النشاط الاقتصادي نحو الانحسار، أي أن الإبقاء على مستوى الإنفاق مرتفعا يعد أمرا أساسيا في هذه المرحلة. كذلك عليها العمل على استمرار جميع مشاريع الاستثمار والصيانة، وعدم تأخير تلك المشاريع بسبب انخفاض الإيرادات، ويمكن في أسوأ الحالات التركيز على المشاريع الاستثمارية الحيوية ذات الروابط الخارجية القوية في الاقتصاد الوطني، التي يمكن أن تساعد بشكل مباشر على تنشيط مستويات الطلب الكلي، وبشكل غير مباشر من خلال تعديل التوقعات التشارؤية.

ويرى بعض الاقتصاديين أن الإنفاق على البنية التحتية مثل توسيع الإنفاق على الصحة وإنشاء المزيد من المدارس والطرق ومشاريع البنية الأساسية يمكن أن يكون محفزا جيدا للاقتصاد، حيث يؤدي هذا الإنفاق إلى رفع مستويات السيولة وزيادة مستويات الدخل ومن ثم رفع مستويات الطلب الكلي ومستويات التوظيف. كذلك على حكومات دول الخليج أن تقدم الدعم لمشاريع القطاع الخاص التي تعمل في القطاعات الحيوية في الاقتصاد، لتفادي حالات الإفلاس، كما يجب عليها ألا تهمل خطط مراقبة برامج الإنفاق لقطاع الأعمال الخاص إذا ما تعثرت تلك البرامج، فمن الممكن أن تقوم الحكومات بالتوقيع على عقود مشاركة للمشاريع الجوهرية التي ينفذها القطاع الخاص التي تعثرت نتيجة نقص رؤوس الأموال الخاصة بسبب الأزمة لتتحول تلك المشاريع من مشاريع خاصة إلى مشاريع مشتركة، وغني عن البيان أن ذلك الأمر يجب أن يتم على أساس انتقائي، حيث تعطى الأولوية للمشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية في القطاع غير النفطي، ذلك أن أساليب التعامل الحكومي مع الشركات الخاصة أثناء الأزمة يجب أن يختلف بعض الشيء، حيث ينبغي في هذه المرحلة التأكد من عدم قيام الشركات بخفض

ميزانيات الاستثمار لديها بسبب نقص التمويل، وذلك من خلال إتاحة فرص التمويل بتكاليف منخفضة.

كما يذكر أن القطاع الخاص رفع عبر اتحاد الغرف الخليجية مذكرة إلى أصحاب الجلالة والسمو قادة المجلس في قمة مسقط على أمل ان تشهد المرحلة المقبلة إتخاذ قرارات من شأنها أن تفعل مشاركته في برامج التنمية الاقتصادية وفي صياغة هذه البرامج وتنفيذها، خاصة بعد الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة بداية العام الماضي، كونه المعني بالدرجة الأساس بتحرير عناصر الإنتاج والخدمات والاستثمارات عبر دول المجلس. وقد وافقت قمة دول التعاون الاستثنائية في الرياض على إشراك ممثلي القطاع الخاص في اللجان الفنية للأمانة العامة لدول المجلس، الخطوة التي أشاد بها اتحاد الغرف الخليجية، ودعى لتحويلها إلى شراكة كاملة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وتقول دراسة لبنك الدولي أن هناك سمات مشتركة بين قضايا الهيكل الأساسية التي تُقيّد نمو مؤسسات القطاع الخاص وفرص الاستثمار فيها، وذلك استناداً إلى العمل التحليلي الذي أجراه البنك مؤخراً ، والمشاورات التي جرت مع حكومات البلدان المتعاملة مع البنك الدولي والعديد من الهيئات الأخرى.

وتشمل هذه القيود المفروضة من قبل: البيئة التنظيمية والإدارية المعنية بأنشطة الأعمال التي تضع قيوداً على دخول الشركات وخروجها من الأسواق، الافتقار إلى القدرة على الحصول على التمويل، بنية أساسية ولوجستيات غير كافية لتسهيل التجارة، عدم وجود إمكانية الحصول على الأراضي، والقضايا المتعلقة بملكية الأراضي وتسجيلها، استمرار دور الدولة وتدخلها الشديد في عمل الاقتصاد.

وتضع الدراسة إستراتيجية تنمية القطاع الخاص تشمل على خمسة مجالات رئيسية هي أولاً إزالة الحواجز الإدارية والتنظيمية أمام الاستثمار. هناك منهجان مفيدان للتصدي للحواجز الإدارية، أولهما يكمن في تحديد المشكلات ذات الأولوية من خلال العمل التشخيصي، ومن ثم تقديم الحلول عبر أفضل الممارسات؛ وثانيهما يتمثل في مساندة بناء القدرات المؤسسية للتصدي بشكل منهجي لهذه العوائق الإدارية.

وثانيا توفير القدرة على الحصول على التمويل بالتعاون الوثيق مع القطاع المالي من خلال دراسة عوامل جانب الطلب ومواطن الضعف المؤسسي الأساسية التي قد تقوض فرص الشركات في الحصول على الائتمان.



وثالثا تسهيل التجارة، واللوائح التنظيمية والبنية الأساسية. أن مزايا تحرير التجارة يمكن أن تزداد بأكثر من ثلاثة أمثال عما هي عليه الآن، من خلال الإصلاحات المصاحبة لتسهيل التجارة، بما في ذلك تقديم المساندة الفنية والمالية لتشجيع الدخول في شركات بين القطاعين العام والخاص في مجالات تشجيع الصادرات، وتعزيز كفاءة الجمارك والموانئ، وتجهيز المستندات التجارية، وكفاءة اللوجستيات المتعلقة بالتجارة، وتحسين المعايير والتقيد بمتطلبات منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن تمويل التجارة.

ورابعا سياسات الأراضي والقدرات المؤسسية، حيث تثير تقييمات مناخ الاستثمار باستمرار مسألة توافر الأراضي اللازمة للأغراض الصناعية باعتبارها معوقاً رئيسياً أمام تنمية القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، تعتبر فائدة الأراضي كضمان حاسمة الأهمية لحصول الشركات على التمويل.

وخامسا تحسين تقديم الخدمات من خلال الشركات بين القطاعين العام والخاص (PPPs). فعندما تكون الدولة مثقلة بالأعباء، يمكن للشركات بين القطاعين العام والخاص، واضطلاع القطاع الخاص بتقديم خدمات البنية الأساسية أن يعزز من قدرته على تقديم الخدمات الأساسية.

أن الأزمة المالية والركود الاقتصادي العالميين يستدعيان تكاتف جميع الجهود الحكومية والأهلية من أجل مجابتهما، والتخفيف من أثارها المتوقعة على اقتصادات دول المجلس، مبينا أن القطاع الخاص الخليجي يشكل في الوقت الراهن محورا أساسيا في تقرير مستقبل اقتصادات دول المجلس، فهو يسهم في إنجاح البرامج والخطط التنموية التي تضعها الحكومات الخليجية، حيث تؤكد تقارير صندوق النقد الدولي أن القطاع الخاص الخليجي لعب دوراً رئيساً في النمو الاقتصادي لدول المجلس عبر السنوات الماضية،

كما أن القطاع الخاص الخليجي بما يضمه من مؤسسات وشركات، وما يمتلكه من قدرات وإمكانات مالية هائلة قابلة للاستثمار في عديد من مجالات المال والأعمال وتميزه باستقلالية الإدارة التي تتسم بالمرونة والاهتمام، والقدرة على التكيف مع المستجدات والمتغيرات المتلاحقة التي يتصف بها النشاط الاقتصادي، فإنه قادر على تقديم كل الدعم للجهود الخيرة التي تبذلها قيادات دول مجلس التعاون سواء على صعيد تجاوز تداعيات الأزمة الراهنة أو على صعيد برامج التنمية الاقتصادية أو برامج التكامل الاقتصادي الخليجي.

## 6- العمالة



في الأول من شهر أغسطس/ آب العام الماضي، بدأ في مملكة البحرين تطبيق قانون جديد ألغي بموجبه نظام الكفيل، مما يتيح للعامل الأجنبي حرية تغيير مكان عمله من دون موافقة كفيله السابق، وهي خطوة سيكون لها تأثير مهم على سوق العمل هناك، وذلك بعد أن منعت وزارة العمل في وقت سابق حجز جواز سفر العمال الأجانب من قبل كفلائهم. وقد قالت وزارة العمل البحرينية الشهر الماضي أنه كان لهذا القرار تأثير محدود على السوق بعد مرور نحو عام على تطبيقه.

هذه الخطوة لفتت صدى في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، حيث أصبحت أسواق الخليج متداخلة ومتكاملة بصورة لم يسبق لها مثيل، كما أن هذه الخطوة لفتت ترحيباً من المنظمات الدولية ومن بعض الهيئات المحلية في البحرين، في الوقت الذي أبدى رجال الأعمال البحرينيون وغرفة التجارة والصناعة تحفظات وملاحظات كثيرة، يستحق بعضها التوقف عنده لدراسته بعناية.

والحال أن الاستجابة للتغيرات العالمية أمر لا بد منه في ظل ظروف العولمة، إلا أن ذلك لا بد وأن يتم ضمن ضوابط تضمن حقوق كافة الأطراف وتأخذ بعين الاعتبار ظروف البلدان المعنية وانعكاسات أية خطوة على التنمية الاقتصادية، وهنا بالذات يأتي الدور التشريعي للمجلس النيابي باعتبار أن هذه قضية مهمة تتعلق بالتنمية والبطالة وبالمستوى المعيشي، إلا أن المجلس النيابي يبدو أنه مشغول بأمور جانبية لا أهمية لها وتأخذ من وقته الكثير، كالحفلات السنوية لهيئات وهبي.

ويبدو أن الخطوة المشار إليها تنقصها مثل هذه الضوابط، إذ من المعروف أن الكثير من الأيدي العاملة الأجنبية تأتي إلى بلدان الخليج غير مدربة، حيث يتم تدريبها هنا وتكتسب من خلال هذا التدريب الخبرة اللازمة والتأهيل اللذين تتطلبهما ظروف العمل، ومن هنا وإذا ما افترضنا أن إحدى الشركات الوطنية أو أحد رجال الأعمال قام باستقدام الكثير من الأيدي العاملة الأجنبية وصرف مبالغ طائلة على تدريبها وقرر الكثير منهم بعد انتهاء فترة التدريب ترك العمل والانتقال إلى شركات أخرى ربما للحصول على رواتب أعلى أو ظروف عمل أفضل. من حيث المبدأ يعتبر ذلك حقاً للعامل ويستجيب للمعايير الدولية، إلا أن القانون في الوقت نفسه يجب أن يضمن حق المستثمر، إذ لا يمكن أن تأتي بمجموعة أخرى ويقوم المستثمر بتدريبها، ومن ثم تغيير موقع عملها لتبدأ العملية من جديد.. وهكذا.

لذلك لا بد من وضع ضوابط وإتاحة خيارات للانتقال، إذ يمكن أن يلزم القانون العامل بالاستمرار في عمله لفترة معينة، ربما تصل إلى ثلاث سنوات قبل أن يقوم بالانتقال إلى وظيفة أخرى، أو أن يتم إلزام المستخدم الجديد بدفع تكاليف التدريب في حالة عدم استكمال هذه المدة أو أن يقوم جهاز متخصص بتعويض المستثمر عن تكاليف الاستقدام والتدريب والتأهيل. وإن هناك مخارج كثيرة توائم بين المتطلبات العالمية وحقوق الأيدي العاملة من جهة وبين مصالح المستثمرين والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وهذه مسألة مهمة لمرحلة النمو القادمة في دول مجلس التعاون، حيث يتطلب الأمر تنظيماً دقيقاً وواضحاً لسوق العمل الخليجي.

القانون الجديد الذي طبق في البحرين لم يأخذ بعين الاعتبار مجمل هذه الاعتبارات، بدليل أن هيئة سوق العمل قالت “إنها ستجرب لتري مدى انعكاسات التطبيق على سوق العمل”، مما أثار حفيظة رجال الأعمال وغرفة التجارة والصناعة، باعتبار أن هذا الموضوع المهم يجب أن يخضع للدراسة قبل تطبيقه وليس للدخول في تجارب غير واضحة المعالم وربما تضر بالعملية التنموية.

وبما أن هناك الآن دولا خليجية كثيرة تسعى لتطبيق قوانين مماثلة للقانون البحريني، كما أشار إلى ذلك أكثر من وزير عمل خليجي، فإن إشراك غرف التجارة والصناعة واستشفاف آرائها حول سوق العمل الخليجي يخدم الاستقرار والتطور لأسواق العمل الخليجية.

والحال، فإن احتياجات سوق العمل في دول المجلس ستتمو بصورة كبيرة في السنوات المقبلة، وذلك بفعل النمو المتوقع للاقتصادات الخليجية، وسيزداد الطلب على الأيدي العاملة المؤهلة خصوصاً، سواء من المواطنين الخليجين أو من الوافدين، كما ستزداد ضغوط منظمات العمل الدولية، ما يتطلب إيجاد قوانين مرنة تأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة الأطراف، في الوقت الذي تستجيب فيه لالتزامات عضوية دول المجلس في منظمة العمل الدولية وفي منظمة التجارة العالمية التي أخذت تلعب دوراً متنامياً في هذا الصدد على المستوى الدولي.

وفي مثل هذه الظروف، فإن مسألة التنسيق الخليجي تحتل أولوية وأهمية استثنائية، فانتقال الأيدي العاملة، بما فيها الأجنبية بين دول المجلس أصبح أمراً متاحاً، وذلك بفعل قيام السوق الخليجية المشتركة، مما يعني ضرورة اتخاذ إجراءات جماعية لتنظيم سوق العمل الخليجي لضمان استقرار هذه السوق وتطورها بما يخدم كافة أطراف الإنتاج.

قال المدير العام لمنظمة العمل العربية أحمد لقمان أن واقع البطالة في المنطقة العربية يجعلها الأسوأ مقارنة بباقي أقاليم العالم، حيث بلغت البطالة نحو 14% من حجم قوة العمل، وبمقدار

18 مليون عاطل، وتعد ظاهرة البطالة بين الشباب أسوأ ما في الظاهرة، حيث تصل إلى نحو 25%. وحذر لقمان من تباطؤ التعاون الاقتصادي العربي في مواجهة مشكلة البطالة، متوقفاً أن يصل عدد العاطلين لنحو 21 مليوناً في عام 2010 إذا ما استمر وضع التعاون الاقتصادي العربي على ما هو عليه الآن.

وثمة مخاوف حقيقية تنتاب المنطقة من تداعيات الأزمة المالية على الصعيد الاقتصادي، وفي مقدمتها توفير فرص العمل لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي الست. يشكل السكان دون سن الـ 20 أكثر من نصف رعايا دول مجلس التعاون ما يعني استمرار تدفق أعداد كبيرة من الخريجين إلى سوق العمل طمعا في الحصول على وظائف تتناسب وتطلعاتهم.

ويعمل أكثر من 80 في المائة من المواطنين في ثلاث دول خليجية وهي قطر والإمارات والكويت في الدوائر الرسمية. لكن ليس بمقدور الدوائر الرسمية استمرار توفير المستوى نفسه من الوظائف الجديدة بسبب تداعيات الأزمة المالية ما يشكل تهديدا لإيجاد عدد كاف من الوظائف في كل من قطر والإمارات والكويت. فهناك حديث عن ترشيد النفقات في الدوائر الرسمية نظرا لتراجع أسعار النفط، حيث يشكل الدخل النفطي نحو ثلاثة أرباع إيرادات الموازنات العامة في جميع دول مجلس التعاون. بدورها، تعد الإيرادات النفطية المصدر الأول للمصروفات العامة ما يعني أن تراجع الدخل النفطي تحديا نوعيا بالنسبة للموازنات العامة لدول المجلس، حيث لا يمكن توفير البديل بسهولة في الظروف العادية فضلا عن هذه الظروف الاستثنائية.

في المقابل، تقل نسبة مشاركة القوى العاملة الوطنية في القطاع العام عن 55 في المائة في الدول الثلاث الأخرى. وعليه لا توجد غرابة في أن كل من السعودية والبحرين وعمان تعاني بطالة في أوساط العمالة الوطنية في حين تتشكى الدول الثلاث من بطالة واضحة في أوساط الإناث. وتشكل الإناث 85 في المائة من مجموع العاطلين في البحرين كما تبين حديثا من الإحصاءات المتعلقة بمشروع التأمين ضد التعطل.

وحقيقة القول، تعاني أسواق العمل في دول مجلس التعاون نوعية وليس كمية الوظائف الجديدة. على سبيل المثال، نجح القطاع الخاص في البحرين في إيجاد أكثر من 27 ألف فرصة عمل في عام 2007 لكن استحوذ الأجانب على 96 في المائة من الوظائف الجديدة. وتقع غالبية الوظائف الجديدة في قطاع الإنشاء وتمنح أجورا متدنية نسبيا الأمر الذي لا يخدم تطلعات المواطنين.

وذكرت عدة تقارير أن عشرات الآلاف من العمالة الأجنبية فقدت وظائفها في دول المجلس، كما بدأت عدة مؤسسات عقارية ومالية في بعض الدول الخليجية بتسريح عمالتها بما في ذلك العمالة الوطنية.

وتاريخياً، عانى القطاع الخاص من شحة العمالة المحلية المؤهلة للعمل في مختلف الوظائف التي يحتاجها نتيجة لمخرجات التعليم المتواضعة من جهة، والتوقعات العالية للخريجين فيما يخص الرواتب ومزايا العمل، وهو ما دفعهم لتفضيل العمل في القطاع العام.

لذلك، يمكن القول أن نموذج الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص لا يزال يركز على العمالة الأجنبية المتوفرة بمختلف التخصصات وبرواتب تعتبر ملائمة بالنسبة له. ولكن يلاحظ في السنتين الأخيرتين لجوء العديد من دول المجلس إلى إدخال إصلاحات في سوق العمل بغية رفع تكلفة العامل الأجنبي لدفع القطاع الخاص لتوظيف العمالة المحلية. وقد تزامن مع ذلك بروز تدمير في صفوف العمالة الأجنبية نتيجة انخفاض القيمة الحقيقية لرواتبها بسبب انخفاض قيمة العملات المحلية في الأسواق العالمية نظراً لارتباطها بالدولار الأمريكي، وبنفس الوقت ارتفاع كلف المعيشة بسبب التضخم. وقد أثار ذلك موجة من السخط في صفوف العمالة الأجنبية تمثل في عدد من الحالات في هيئة إضرابات عن العمل.

أن أسواق العمل في دول المجلس بحاجة إلى إصلاحات هيكلية في كلا جانبي العرض (المخرجات التعليمية والتدريب والتأهيل ووضع سقف أعلى على حجم العمالة الأجنبية للجم الزيادة الهائلة والخطيرة في نسبتها مقارنة بإجمالي السكان) والطلب (تحسين الرواتب والامتيازات)، وهذا الأخير يتطلب بدوره التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة على التكنولوجية ذات القيمة المضافة العالية بدلاً من القائمة على كثافة العمالة الرخيصة.

### ثالثاً: السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية:

#### 1. السياسات الاقتصادية

كما ذكرنا في تقريرنا السابق، حرصت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي طوال السنوات الماضية على إتباع سياسات تهدف إلى تشجيع النمو الاقتصادي، وقد ساعدها في ذلك أسعار النفط المرتفعة جداً، التي سمحت بتسجيل فائض مالي كبير حتى في ظل زيادة الإنفاق. ومع ذلك، ساهمت إستراتيجية النمو السريع في بعض البلدان في خلق ضغوط تضخمية كبيرة، ومما ضاعف من هذه الضغوط ربط عملات المنطقة بسعر تحويل ثابت إلى الدولار. ومع أنها تبذل

جهود متواصلة لمعالجة المشاكل الهيكلية، مثل أسواق العمل غير المرنة والدعم الكبير لأسعار السلع وعدم كفاءة معايير الحوكمة الإدارية في الشركات، إلا أن تلك المشاكل لا زالت قائمة.

لقد باتت حكومات دول المجلس وفي ظل الأزمة الراهنة أكثر حاجة لسياسيات محفزة للنمو الاقتصادي، وإعادة التوازن للاقتصاد من خلال توفير السيولة لمشاريع القطاع الخاص، وتوجيه الإنفاق بصورة أكبر نحو المشاريع المولدة للوظائف وتنويع مصادر الدخل، مع مواصلة إصلاحات سوق العمل والجهاز الحكومي والخصخصة والحوكمة ومكافحة الفساد..

إلا أن حجم إنفاق دول مجلس التعاون الخليجي سوف يظل خلال العام 2010 يعتمد على عاملين رئيسيين. العامل الأول هو سعر التعادل لسعر النفط لكل دولة خليجية. وسعر التعادل يعتمد بدوره على (1) حجم الإنتاج النفطي، (2) نسبة العائدات النفطية إلى جمالي العائدات و(3) نسبة العوائد غير النفطية إلى إجمالي النفقات. ووفقا لهذا القياس فإن كل من الإمارات وقطر تتمتعان بأقل سعر تعادل وهو يتراوح حول 25 دولار للبرميل (بما يعني أنه حتى مع بقاء أسعار النفط عند 25 دولار للبرميل سوف تحقق الميزانية تعادل في نفقاتها وإيراداتها). ثم الكويت عند نحو 30 دولار للبرميل ثم المملكة العربية السعودية عند نحو 50 دولار للبرميل وثم كل من سلطنة عمان والبحرين هند 75 دولار للبرميل. ونظرا لتوقعات أسعار النفط للعام 2010 الذي تضع متوسط السعر عند 79 دولار للبرميل، فإن ذلك يعني أن كافة دول الخليجي سوف تكون قادرة على تغطية العجز في الميزانية.

ووفقا لصندوق النقد الدولي، فقد أبدت معظم مجلس التعاون الخليجي، عزمها على مواصلة خطط الإنفاق والاستثمار دون تغيير، مشددا على ضرورة ان تعزز الحكومات تنظيماتها وإجراءاتها من اجل تفادي الوقوع في أزمة مشابهة في المستقبل مؤكدا في ذلك على زيادة حجم الإنفاق والحفاظ على مستويات النمو. هكذا، فعن طريق مواصلة الإنفاق، تساهم البلدان الخليجية في دعم الطلب العالمي بنسبة كبيرة ومنتامية، وتقوم بدور الحافز على تحقيق الاستقرار خلال مرحلة الهبوط العالمي.

ويتوقع الصندوق ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 28.5% عام 2008 إلى 41.7% عام 2009 ثم تنخفض بحدود 38.9% عام 2010 في دول المجلس ثم إلى 36.7% عام 2011 (يعود إلى عودة الناتج المحلي للارتفاع بصورة اكبر من ارتفاع الانفاق). في نفس الوقت، سوف تنخفض نسبة رصيد الميزانية إلى الناتج المحلي من فائض بنسبة

25.4% عام 2008 إلى فائض بنسبة 0.3% عام 2009، قبل أن تتحسن إلى 4% عام 2010 ثم إلى 6.9% عام 2011.

وتشير بيانات الموازنات السنوية لدول مجلس التعاون الخليجي التي أعلنت مع بداية العام الجاري إلى القدرة الكبيرة التي تتمتع بها هذه البلدان على تدارك تبعات الأزمة المالية العالمية، وإمكانية العودة الى معدلات النمو المرتفعة نسبياً مرة أخرى وتحويل العجز المتواضع في موازنتها الى فائض يتجاوز 50 مليار دولار هذا العام. وبين تقرير لمصرف الإمارات الصناعي الموازنات الست التي أعلنت بياناتها الأولية والنهائية موازنات قياسية بسبب ارتفاع الانفاق العام بنسب تتراوح بين 3.5 و 20 في المائة، مما سيؤدي الى تنشيط الأوضاع الاقتصادية في كافة دول المجلس في العام الحالي. وتوقع ان يتحول العجز المتواضع في موازنات دول المجلس لعام 2010 الذي يقدر بنحو 2.9 مليار دولار، الى فائض يتجاوز 50 مليار دولار مع نهاية العام الحالي، وذلك بعد أن قامت دول مجلس التعاون بوضع موازنتها السنوية لعام 2010 بناء على تقديرات حددت بموجبها سعر برميل النفط عند 50 دولارا للبرميل في الوقت الذي تشير فيه التوقعات الى ان متوسط سعر برميل النفط للعام الحالي سوف يبلغ 70 دولارا تقريبا، مع الاخذ في الاعتبار أن هناك إمكانيات لزيادة الانفاق في حالة استقرار أسعار النفط كما بينت التجارب السابقة.

وبحسب التقرير ارتفع اجمالي حجم الانفاق في الموازنات الخليجية في عام 2010 بنسبة 14.4 في المائة ليصل الى 269.3 مليار دولار مقابل 235.4 مليار دولار في 2009 أما الإيرادات فقد ارتفعت بنسبة 4.4 في المائة لتصل الى 266.3 مليار دولار مقابل 255 مليار دولار تشكل عائدات النفط الجزء الأكبر منها.

ولفت التقرير إلى ان إقرار موازنات قياسية بهذه الأحجام المرتفعة يتيح إمكانيات كبيرة أمام تنفيذ الكثير من المشاريع وتنشيط الأوضاع المالية والاقتصادية في دول المجلس، حيث يتوقع تنفيذ مشاريع بقيمة 25 مليار دولار في العام الجاري وبالأخص في مجال البنية الأساسية في كافة البلدان.

ومن جانب آخر يلاحظ الزيادة الكبيرة في الاعتمادات المخصصة للتعليم في دول مجلس التعاون والتي استحوذت على 25 في المائة من اجمالي اعتمادات الموازنات السنوية، وهو أمر بالغ الأهمية لمستقبل التنمية في دول المجلس والتي تحاول إيجاد صيغ مناسبة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم .

واشار التقرير الى انه نظرا للتوقعات الخاصة باستقرار أسعار النفط عند معدلاتها الحالية المرتفعة وربما ارتفاعها بصورة اكبر في الاشهر القليلة القادمة، فإن ذلك سوف يؤدي الى تنامي الانفاق الحكومي وتقديم المزيد من الدعم للمؤسسات المالية والمصرفية وتشجيعها على تخفيف القيود على الائتمان المصرفي لزيادة معدلات النمو. وإضافة الى التوجهات السابقة فإن الاعلان عن الموازنات الخليجية السنوية دون عجز تقريبا وفي ظل اعتماد أسعار منخفضة لسعر برميل النفط مقارنة بالاسعار السائدة، فإن ذلك يبعث بإشارات إيجابية مهمة للأسواق وللمستثمرين، مفادها أن دول مجلس التعاون الخليجي قد تجاوزت تداعيات الأزمة المالية العالمية في وقت قصير نسبيا وأنها مقبلة على مرحلة جديدة من النمو والانتعاش. ويرى التقرير انه مع ذلك فإن دول مجلس التعاون بحاجة ماسة لزيادة استخدام موارد الموازنات السنوية وعائدات النفط بشكل عام للإسراع في تنويع الدخل القومي وتنويع مصادر تمويل موازناتها السنوية، إذ ساعدت الظروف والتطورات في أكثر من مناسبة على تفادي حدوث مستويات عجز كبيرة بسبب إمكانية انخفاض أسعار النفط، ففي بداية العام الماضي تددت الأسعار إلى ما دون الـ 35 دولارا للبرميل مما كان قد يؤدي إلى بروز صعوبات كبيرة امام تمويل الموازنات السنوية الخليجية التي وضعت على أساس أسعار تتفاوت بين 45-55 دولارا للبرميل.

## 2. السياسات المالية

فيما يخص الإيرادات الحكومية، فإن تقديرات صندوق النقد الدولي تظهر انها بلغت 323 مليار دولار عام 2009، لكنها سوف ترتفع إلى 427 مليار دولار عام 2010 ثم إلى 457 مليار دولار عام 2011 وهي نسبة 42.9% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي عام 2010.

ويتوقع صندوق النقد لدولي ارتفاع صافي الفائض في الحساب الجاري من 74.9 مليار دولار عام 2009 إلى 101.3 مليار دولار عام 2010، ثم إلى 123.6 مليار دولار عام 2011 بفضل زيادة أسعار النفط. وكنتيجة لذلك، سوف ترتفع الاحتياطات الرسمية لدول المجلس إلى 528 مليار دولار بنهاية العام 2010 ثم إلى 559 مليار دولار عام 2011..

ووفقا لتقديرات الصندوق أيضا، سوف يبلغ صافي الفائض في الحساب الجاري 101.3 مليار دولار منه 29.1 مليار دولار في السعودية و12.9 مليار دولار في الإمارات و35.3 مليار دولار في الكويت و19.7 مليار دولار في قطر و3.1 مليار دولار في عمان و1.1 مليار دولار في البحرين.



أما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فسوق يبلغ رصيد الحساب الجاري 10.2% عام 2010 يرتفع إلى 11.2% عام 2011 بالمقارنة مع 8.7% عام 2009 و 23.9% عام 2008.

وبين المعهد أن وضع الحسابات الجارية سوف يتأثر بمدى قدرة تلك البلدان على تخفيض الواردات أيضاً، خاصة بالنسبة للدول الأكثر تعرضاً للعجز مثل البحرين وسلطنة عمان. غير أنه أشار إلى أن الحفاظ على مستويات الواردات بالنسبة للدول الأكبر مثل السعودية والإمارات سوف يسهم في تنشيط الطلب العالمي، وهو المر الضروري لعودة الانتعاش للأسواق العالمية.

إن من العناصر الهامة المساعدة خاصة بالنظر إلى وجود عجز غير نفطي في دول مجلس التعاون الخليجي هو التراكم السريع للأصول الأجنبية في السنوات الأخيرة، خصوصاً من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر. وفي جميع هذه الدول كان هذا التراكم أعظم من تزايد العجز غير النفطي وهو ما يوفر مصدر دخل بديل كبير ومتعاضد. ومع ذلك، في عمان والبحرين على سبيل المثال، لم يكن هناك تراكم أصول أجنبية يعوض العجز المالي غير النفطي الكبير أو المتزايد.

### 3. السياسات النقدية وسعر صرف

فرض عام 2010 مجموعة من التحديات على اقتصادات دول الخليج، شأنها شأن باقي الاقتصادات حول العالم. لكن أداءها جاء أفضل بكثير من معظم الدول الأخرى. وعلى الرغم من محدودية الانكشاف المباشر لدول المنطقة على جذور الأزمة الاقتصادية والمالية التي اندلعت من الغرب، إلا أن تداعياتها تمثلت بشكل رئيسي بانخفاض أسعار النفط وتراجع أداء الأسواق المالية. لكن الأساسيات الصلبة وحصافة السياسات الاقتصادية المتبناة أتاحت لدول المنطقة مواجهة الأزمة والخروج منها بخسائر محدودة نسبياً مقارنة مع الدول الأخرى حول العالم. وفي الواقع، أتت الأزمة لتؤكد متانة الاقتصادات الخليجية وقدرتها على مواجهة التغيرات المفاجئة والحادة، وذلك بفضل حجم الأصول الضخمة التي راكمتها خلال السنوات السابقة، والسياسات المالية التوسعية التي تبنتها الحكومات الخليجية. والأهم من ذلك، وبخلاف العديد من الدول الأخرى، لم تعان دول الخليج من التداعيات المدمرة للأزمة العالمية كتسريح الموظفين على نطاق واسع أو انهيار مؤسسات مالية كبيرة. لكن من دون شك، أوقفت الأزمة الطفرة النفطية غير المسبوقة التي استمرت لست سنوات، وحدثت من زخم الأداء الاقتصادي لدول المنطقة، كما دفعتها إلى إعادة ترتيب الأولويات والسياسات الاقتصادية.

واستجابة للأزمة، اتخذت البنوك المركزية والحكومات الخليجية اجراءات فورية مهمة لتحفيز النشاط الاقتصادي ودعم سوق العمل، والحفاظ على استقرار القطاع المالي، ودعم تدفق الائتمان الى القطاعات المنتجة في الاقتصاد. ففي الجانب النقدي، شملت هذه الاجراءات ضمان الحكومة لودائع البنوك، وخفض أسعار الفائدة ومعدلات الاحتياطي الالزامية، ورفع سقف معدل القروض الى الودائع، وضخ الودائع الحكومية في الجهاز المصرفي، وفي بعض الحالات، المساهمة مباشرة في رأسمال البنوك المحلية. ومن دون شك، زادت هذه الاجراءات من متانة البنوك الخليجية وقوتها، وعوضت عن الخروج المفاجئ للسيولة من قبل المستثمرين والبنوك الأجنبية، وساعدت البنوك على استئناف توسعها الائتماني وان كان بوتيرة أبطأ من السنوات السابقة. وبالإضافة الى هذه الاجراءات، تقدم بنك الكويت المركزي بقانون الاستقرار المالي بهدف دعم ميزانيات البنوك وتحفيزها على توفير التمويل اللازم للقطاعات المنتجة في الاقتصاد الكويتي «وذلك عبر ضمان الحكومة 50% من قيمة القروض الجديدة».

وتمثل هذه الاجراءات تحولا ملحوظا في أولويات السياسات النقدية في المنطقة. ففي عام 2008، توجه اهتمام البنوك المركزية الخليجية نحو التصدي للضغوط التضخمية، وسعت الى مواجهتها عبر الحد من نمو الائتمان وارتفاع مستويات السيولة محليا. بينما انعكس الوضع عام 2009 ومن المتوقع أن يكون كذلك خلال العام 2010، حيث التركيز على التوسع في السياسات النقدية من أجل تحفيز الطلب وانهاش الاقتصاد.

**وتظل السياسة النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي مقيدة بسعر صرف ثابت مع الدولار، وهذا يدفع بأسعار الفائدة المحلية بتعقب نسب الفائدة المطبقة في الولايات المتحدة، بينما تنحصر عمليات المصارف المركزية بشكل كبير في تحسين وضع السيولة من خلال إصدار شهادات الودائع أو الأدوات الأخرى. ولا يبدو في الأفق توجه بارز لدول مجلس التعاون لتغيير سياسات الارتباط بالدولار باستثناء الكويت التي تحولت إلى ربط عملتها بسلة من العملات (دون الكشف عن أوزان هذه العملات)، إلا أن ذلك لا ينفي الحاجة لممارسة سياسات نقدية أكثر مرونة فيما يخص تقييم العملات المحلية مقابل الدولار، خاصة أن الركود الاقتصادي الأمريكي سوف يستمر – وفقا للعديد من التوقعات – حتى عام 2011.**

وأصدر معهد التمويل الدولي ثلاثة تقارير اقتصادية عن التطورات الاقتصادية الراهنة في ثلاث دول خليجية هي البحرين والكويت وقطر. والقاسم المشترك في هذه التقارير أن المعهد يؤكد في ثنايا هذه التقارير بوجود نقاط ضعف هيكلية في الميزانية العامة بحاجة إلى معالجة. وعلى الرغم من أن زيادة الإيرادات النفطية خلال الفترة المقبلة من شأنه أن يضع الميزانية في

وضع أقوى، ولكن أيضا سوف يزيد الاعتماد على الإيرادات النفطية التي تخضع بدورها للتقلبات في الأسعار. لذلك ينصح المعهد حكومات هذه الدول بتطبيق الضرائب على المبيعات والضرائب على الشركات والرسوم على بعض الخدمات في المدى المتوسط وذلك من أجل التقليل من تأثيرات التقلبات في إيرادات النفط على برامج التنمية وتقليل الاعتماد على هذه الإيرادات.

#### 4. الأسعار ومكافحة التضخم

أدت الأزمة العالمية الى انخفاض أسعار معظم السلع والمواد الخام في عامي 2009 و 2010، ومنها السلع الغذائية والمواد الانشائية والعقارات. وذلك أدى بدوره الى تراجع معدل التضخم المستورد، ومكن البنوك المركزية من الاستجابة الى الأولويات المستجدة. وساعد على ذلك تباطؤ التوسع النقدي، حيث نمت السيولة بمفهومها الواسع بنسبة 8.5% عام 2010 ثم ترتفع إلى 10.2% عام 2011 بالمقارنة مع 11.1% عام 2009 و 18.2% عام 2008 و 27.3% عام 2007.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تساهم سياسات الإنفاق المعتدلة ووجود عرض في المواد والسكن علاوة على تراجع الأسعار عالميا إلى بروز معدلات تضخم معتدلة تبلغ في المتوسط 4.2% في دول المجلس عامي 2010 و 2011، حيث تبلغ 5.5% في السعودية و 2% في الإمارات و 4.1% في الكويت و 1% في قطر و 4.4% في عمان و 5.5% في البحرين عام 2010.

#### 5. الاستثمارات الأجنبية:

صدر تقرير عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يرصد الاستثمار العالمي لعام 2010، حيث أظهر هبوط الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي لتصل إلى نحو 1,1 تريليون دولار عام 2009 مقارنة بنحو 1,77 تريليون دولار عام 2008، و 2 تريليون دولار عام 2007، وبذلك تكون قد حققت انخفاضا نسبته 38 في المئة عام 2009 مقارنة بانخفاض نسبته 12 في المئة عام 2008. وفي المنطقة العربية تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 84 مليار دولار عام 2008 إلى 70 مليار دولار عام 2009.

وأشار التقرير إلى أن توقعات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذا العام تتسم بتفاؤل حذر وليس هناك توقع أن يعود الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المستوى الذي بلغه في 2008 إلا في عام 2012.

وأظهر التقرير أن تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كان متفاوتاً بين مختلف المناطق، فالتدفقات إلى الولايات المتحدة الأميركية - أكبر بلد مضيف للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم - انخفضت بنسبة 60 في المئة من 325 مليار دولار عام 2008 إلى 130 ملياراً عام 2009، بينما انخفضت التدفقات إلى كندا بما يزيد عن النصف. كذلك تقلصت التدفقات إلى اليابان بنسبة 51 في المئة، بينما كان تأثير الأزمة على البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أقل، إذ بلغت نسبة الانخفاض 33 في المئة.

وفي حين أن الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الوافدة إلى البلدان المتقدمة جاءت من بلدان متقدمة أخرى، فإن الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية أصبحت أيضاً مستثمرة نشطة في عام 2009.

وقد شهدت عمليات الاندماج والاقترناء والشراء عبر الحدود، وهو الشكل الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان المتقدمة والخارجة منها، انخفاضاً حاداً في عام 2009، ولكنها أخذت تنتعش في عام 2010 حيث ارتفعت بنسبة 48 في المئة في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2010 مقارنة بنفس الفترة من عام 2009.

وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من البلدان المتقدمة انخفاضاً بنسبة 48 في المئة، حيث أدى التراجع في الأرباح، إضافة إلى الضغوط المالية، إلى تقلص الإيرادات المعاد استثمارها وأرباح الأسهم المعاد توجيهها والقروض المسحوبة داخل الشركات.

وفيما يخص دول المجلس، يشير التقرير إلى أنه رغم انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة العام الماضي، إلا أن قطر سجلت ارتفاعاً في الاستثمارات الواردة إليها بنسبة 112 في المئة، لتصل إلى 8,7 مليارات دولار عام 2009، مقارنة بـ 4 مليارات عام 2008. أما الإمارات فقد انهار مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر فيها ليصل إلى 4 مليارات دولار عام 2009 من مستوى 13,7 ملياراً عام 2008. وتحدث التقرير عن أزمة دبي المالية، مشيراً إلى تراجع التدفقات في مصر من 9,5 مليارات دولار إلى 6,7 مليارات بين عامي 2008 و2009. كما تراجعت التدفقات في السعودية من 38 مليار دولار إلى 35,5 ملياراً في الفترة نفسها. وأشار التقرير إلى انخفاض حصة هذه الدول من 73 في المئة إلى 66 في المئة من تدفقات

الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منطقة إسكوا بين عامي 2008 و2009. وقد ظلت السعودية هي أكبر الدول في منطقة إسكوا المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ مجموع التدفقات الوافدة إليها قرابة 36 مليار دولار، وفي المرتبة الثانية قطر وتليها مصر ثم لبنان ثم الإمارات.

وذكر التقرير أن التدابير الحكومية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر تسعى إلى التعامل مع الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، كما تسعى في الوقت نفسه إلى حفز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للمساعدة على الانتعاش من حالة التراجع الاقتصادي.

ويلاحظ التقرير أن الجهود المبذولة من أجل تحرير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة مع إخضاعها في الوقت نفسه للوائح تنظيمية أدق وأشمل تمثل تحدياً بالنسبة للحكومات وصانعي السياسات على المستوى الدولي.

ويقول إن هذه الثنائية المتضادة تتعارض مع الاتجاهات الأكثر وضوحاً نحو تحرير الاستثمار على النحو الذي لوحظ في عقد التسعينيات من القرن الماضي والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

## 6. السياسات الهيكلية

أظهرت بيانات صادرة حديثاً أن حجم المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي سوف تنخفض إلى نحو تريليوني دولار عام 2010 بالمقارنة مع 2.1 تريليون دولار عام 2009 و 2.4 تريليون دولار عام 2008.

أن جملة المعطيات الاقتصادية التي تولدت بعد الأزمة المالية العالمية سوف يكون لها تأثير سلبي دون شك على حجم المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ. فانخفاض أسعار المواد المصدرة وتراجع الطلب عليها عالمياً علاوة على تراجع حجم السيولة المحلية نتيجة تراجع حجم الإنفاق الحكومي، وتقلص حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية، وسياسات الحذر التي سوف تتبعها البنوك في الإقراض جميعها عوامل سوف تؤثر على حجم المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ وخاصة المشاريع الصناعية والعقارية.

ففيما يخص المشاريع الصناعية، تعد الصناعات البتروكيماوية حجر الزاوية في خطة التنوع الاقتصادي لدول الخليج، وتهدف إلى زيادة القيمة المضافة وتقليل الاعتماد الكبير على عائدات النفط. كما تنامي دور دول مجلس التعاون الخليجي كمركز عالمي للبتروكيماويات.

إن توافر إمدادات الغاز في دول الخليج يعني أسعاراً مناسبة لمنتجات البتروكيماويات، وقد أظهرت صناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون تطوراً متواصلاً وبخطى سريعة، ففي عام 1985 بلغ الإنتاج أربعة ملايين طن وقفز الإنتاج إلى 44 مليون طن عام 2005 ويقدر أن يصل الإنتاج عام 2010 إلى 76 مليون طن. كما بلغت حصة إنتاج دول المجلس من صناعة البتروكيماويات العالمي 7 في المائة من الإنتاج العالمي عام 2007 ويتوقع أن تصل هذه النسبة عام 2010 إلى 13 في المائة.

وكانت تقارير اقتصادية رجحت في وقت سابق أن يبلغ حجم الاستثمارات الخليجية في صناعة الكيماويات والبتروكيماويات نحو 120 مليار دولار بحلول 2010، وأن النمو في إنتاج الإيثيلين، وهو أحد المنتجات البتروكيماوية الأساسية، ستركز خلال السنوات الخمس المقبلة في منطقة الشرق الأوسط. ونتيجة لذلك، فإنه بحلول 2010 سيتضاعف إنتاج الإيثيلين في دول مجلس التعاون ليشكل 20 في المائة من القدرات الإنتاجية العالمية.

كما تعد صناعات الألمنيوم ثالث أكبر الصناعات الخليجية بعد صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات. وتعتبر دول الخليج لاعب رئيسي في إنتاج الألمنيوم في العالم وتقدر استثماراتها حالياً بنحو 23.5 مليار دولار موزعة على ستة مشاريع جديدة وفي توسعات على المشاريع القائمة. وتخطط شركة دوبال الإماراتية لإقامة أكبر مجمع للألمنيوم في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية في رابغ بالتعاون مع شركة اعمار، وقالت الشركة إنها ماضية حسب الخطة الموضوعية. وكان من المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية لمصاهر الألمنيوم الخليجية إلى 10 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي بحلول عام 2012 تصل إلى 20 في المائة عام 2020.

وفي ظل انخفاض الأسعار مع تراجع مستوى الطلب على معدن الألمنيوم في الأسواق العالمية وتدهور الطلب من قبل قطاع صناعة السيارات المستورد الأكبر لمنتجات الألمنيوم بعد تراجع بيع السيارات، سوف تتأثر خطط ومشاريع التطوير والتوسعة لدى شركات الألمنيوم الخليجية بذلك، حيث أعلنت شركة ألمنيوم البحرين " ألبا " عن تأجيل مشروع المصهر السادس لسنتين.

## رابعاً- التكامل الاقتصادي الخليجي

على مدى ما يقارب الثلاثة عقود، حقق مجلس التعاون إنجازات عديدة وعلى مختلف المسارات وفي صدارتها المسار الاقتصادي عززت من مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ثم تعزيز وصولها إلى مختلف الأسواق العالمية . ومن ابرز تلك الإنجازات ما تحقق على الصعيد الاقتصادي مثل الاتفاقية الاقتصادية المطورة التي تم اعتمادها في قمة مسقط ديسمبر 2001م ، والتي جاءت استكمالاً لما حققته الاتفاقية الاقتصادية الموحدة السابقة التي وقعت في نوفمبر 1981م في مدينة أبوظبي والتي ركزت على تنمية ودعم الروابط الاقتصادية فيما بين دول المجلس بما في ذلك تقريب سياساتها الاقتصادية والنقدية وتشريعاتها التجارية والصناعية بالإضافة إلى الأنظمة الجمركية المطبقة فيها ، وذلك بهدف مواكبة التطورات الاقتصادية محلياً وإقليمياً ودولياً .

كما أن إعلان قيام الاتحاد الجمركي يعد من أهم المراحل الحيوية التي تعزز العمل الاقتصادي المشترك وتخلق بيئة اقتصادية وتنقل اقتصاديات المنطقة من التنسيق والتعاون إلى مرحلة متقدمة من التكامل وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية الشاملة ، حيث تضمن الاتحاد الجمركي تحقيق العديد من المزايا ومنها ما يتعلق بتحقيق بيئة استثمارية ناجحة للقطاع الصناعي كتوحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي والتي تم تحديد نسبتها بـ 5% اعتباراً من بداية عام 2003م ، ثم معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية ، وصولاً إلى الوضع النهائي من خلال تطبيق قانون جمركي موحد .

من جهة أخرى ، اعتمد المجلس الأعلى لمجلس التعاون وثيقة السياسة التجارية الموحدة عام 2005م ، بهدف توحيد السياسة التجارية الخارجية لدول المجلس والتعامل مع العالم الخارجي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية والإقليمية كوحدة اقتصادية واحدة فضلاً عن تنشيط التبادل التجاري والاستثماري مع العالم الخارجي ، وتوسيع أسواق صادرات دول المجلس وزيادة قدرتها التنافسية ، إضافة إلى تحسين شروط نفاذها ، وتشجيع المنتجات الوطنية بل والدفاع عنها في الأسواق الخارجية .

وفي إطار تعزيز المواطنة الاقتصادية وتمكين مواطني دول المجلس من مزاولة الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء ، أقر المجلس الأعلى في قمة الدوحة المنعقدة في ديسمبر 2007م قيام السوق الخليجية المشتركة ، حيث بدأ العمل بموجب مزاياها مع بداية عام 2008م.



ومن بين ما تهدف إليه السوق الخليجية المشتركة تحقيق بيئة اقتصادية واستثمارية محفزة للقطاع الصناعي ، مثل تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مزاوله جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية مجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك ، ومساواتهم بالمعاملات الضريبية ، وفي الحصول على القروض الصناعية والتنقل والإقامة والعمل في القطاعات الحكومية والأهلية وممارسة المهن والحرف .

كما تعمل دول المجلس على تنسيق النشاط الصناعي فيما بينها ، ووضع السياسات واقتراح الوسائل المؤدية إلى التحول الصناعي على أساس تكاملي ، من خلال توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية ، بتشجيع إقامة الصناعات المكمله للمشروعات الأساسية . وفي هذا السياق ، أوضحت المادة الثامنة ، من الاتفاقية الاقتصادية ، لعام 2001م أهداف العمل الخليجي المشترك في مجال التنمية الصناعية ، من خلال تبني الدول الأعضاء السياسات اللازمة لزيادة مساهمة القطاع الصناعي وتنسيق النشاط الصناعي بينها على أساس ما ورد في الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس " والتي نصت على قيام الدول الأعضاء بتوحيد التشريعات والأنظمة الصناعية فيما بينها ، بما في ذلك نظم تشجيع الصناعة ومكافحة الإغراق والإجراءات الاحترازية .

وبالتالي فإن دول مجلس التعاون قد قطعت شوطاً كبيراً في مجال التعاون والتنسيق الصناعي بينها ، وعملت على كل ما من شأنه تعزيز واستمرار التنمية الصناعية ومنها إقرار الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس ، وذلك لتحقيق تنمية صناعية على أسس تكاملية وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الدخل الوطني .

ومن اجل تكريس المواطنة الخليجية ، فقد أعتفت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس الموقعة في نوفمبر عام 1981م المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني في الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل ، وتمت إزالة الكثير من العقبات التي تحد من انسياب منتجاتها الصناعية فيما بينها ، كما أعتفيت كافة المنتجات المصنعة بدول المجلس من الرسوم الجمركية منذ البدء بتطبيق الاتحاد الجمركي في يناير 2003م .

وفيما يخص إعفاء مدخلات الصناعة من الرسوم الجمركية ، قرر المجلس الأعلى منح المنشآت الصناعية في دول المجلس إعفاءً من الضرائب (الرسوم) الجمركية على وارداتها من الآلات



والمعدات وقطع الغيار والمواد الخام الأولية ونصف المصنعة و مواد التعبئة والتغليف اللازمة مباشرة للإنتاج الصناعي وفقاً للضوابط المقررة بهذا الخصوص.

كما إن مفاوضات التجارة الحرة مع العديد من الدول والمجموعات الاقتصادية وبعضاً من الدول الآسيوية تهدف إلى تذليل العقبات التي تحد من نفاذ الصناعات الخليجية إلى الأسواق العالمية لا سيما التي تملك دول المجلس فيها ميزة نسبية كالصناعات البتروكيمياوية وصناعة الألمنيوم ، حيث يشكل ذلك دعماً مباشراً لتحقيق التنمية الصناعية بدول المجلس وتعزيز الاستثمارات في القطاع الصناعي بهدف تنويع القاعدة الإنتاجية في اقتصاديات دول المنطقة حيث قطعت دول مجلس التعاون مجتمعة شوطاً لا بأس به في المفاوضات وتم التوقيع على الاتفاقيات الحرة مع كل من سنغافورة ودول منظمة التجارة الحرة الأوربية (الافتا) وهي سويسرا والنرويج وإيسلندا والاتخشيان ، وقد تم التوقيع بالأحرف الأولى مع نيوزلندا والعمل جاري على استكمال المفاوضات مع شركاء دول المجلس مثل الهند واليابان والصين وأستراليا وكوريا وباكستان وتركيا وغيرها ، ثم تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات الإطارية الهادفة إلى تشجيع الاستثمارات المتبادلة والتواصل بين رجال الأعمال من دول مجلس التعاون ونظرائهم من الدول الصديقة التي سبق الإشارة إليها .

إن التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في مجلس التعاون تستوجب توحيد الجهود وتضافرها من أجل دعم مسيرة العمل الاقتصادي المشترك ، الذي يعتبر الخيار الحقيقي ومعالجة المعوقات والقضايا العالقة وصولاً إلى تسريع التكامل بين دول المجلس بحيث تركز على المصالح الاقتصادية وتوظيفها بالشكل الذي يخدم مصالح شعوبها وتكون ثابتة دون أن يكون هناك رابح وخاسر ، وعزل المصالح السياسية عن المصالح الاقتصادية بمعنى أن تكون المشاريع تكاملية ، وتفعيل بنود الاتفاقية الاقتصادية بما يساهم على تطوير التبادل التجاري ومنها على سبيل المثال التأكيد على قيام دول المجلس بتنفيذ قرارات المجلس الأعلى وصولاً إلى تذليل العقبات التي تحول دون تطبيقها وتشكيل لجان أو جهات معنية على صعيد كل دولة ، وتنسيق حركة التجارة البينية في ظل الاتفاقية الاقتصادية المشتركة وتسهيل انسيابية السلع والخدمات وتأسيس المزيد من المشروعات خاصة ذات العلاقة بالمواطن الخليجي الذي ينتظر ترجمة القرارات إلى واقع معاش . أن تلك الخطوات تشكل خيار رئيسي في مواجهة تلك التحديات ، ومن خلال التنسيق والتعاون يمكن لهذه الدول أن تحقق تكاملها الاقتصادي ومن ثم الوحدة الاقتصادية وسوف تتمكن هذه الدول من الصمود أمام المتغيرات الاقتصادية والإستراتيجية العالمية ، ومواجهة استحقاقات مرحلة العولمة الاقتصادية وتحرير الأسواق والاقتصاديات .

### خامسا: النظرة المستقبلية

خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي لعام 2011 إلى 4.2 في المئة، فيما عبر عن مخاوفه من أخطار ألا يكون الانتعاش مستديماً. وتوقع في تقرير أصدره خلال شهر أكتوبر الماضي أن ينمو الاقتصاد العالمي بواقع 4.2 في المئة العام المقبل، في مقابل 4.3 في المئة كان توقعها للعام ذاته في تقرير أصدره في تموز (يوليو). وبهذا يكون المعدل أقل من نسبة 4.8 في المئة التي يتوقعها لعام 2010.

وأوصى الصندوق في نفس التقرير دول مجلس التعاون الخليجي بتوسيع الإنفاق العام خلال 2011، مع انخفاض الضغوط على المالية العامة لهذه الدول بفضل ارتفاع أسعار الخام. وقال حيث يوجد إمكانيات مالية، وخصوصا في دول مجلس التعاون الخليجي، يجب أن تكون السياسات المالية توسعية. وذكر الصندوق أن التوازن المالي للدول المصدرة للنفط سيتحسن مع تعافي اسعار النفط والقطاعات غير النفطية. وأوصى الصندوق أيضا بفرض ضرائب على القطاعات غير النفطية للحد من الاعتماد على العائدات النفطية، مشيرة إلى أن دول مجلس التعاون تفكر في تطبيق ضريبة قيمة مضافة.

وتوقع الصندوق أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي 993.4 مليار دولار عام 2010، بنسبة نمو حقيقي قدرها 4.5% بالمقارنة مع العام 2009. وبينت توقعات التقرير أن السعودية سوف تحقق نمو قدره 3.4% عام 2010، والإمارات 2.4% والكويت 2.3% وقطر 16% وعمان 4.7% والبحرين 4%.

ويتوقع الصندوق ارتفاع صافي الفائض في الحساب الجاري من 74.9 مليار دولار عام 2009 إلى 101.3 مليار دولار عام 2010، ثم إلى 123.6 مليار دولار عام 2011 بفضل زيادة أسعار النفط. وكنتيجة لذلك، سوف ترتفع الاحتياطات الرسمية لدول المجلس إلى 528 مليار دولار بنهاية العام 2010 ثم إلى 559 مليار دولار عام 2011.

ووفقا لتقديرات الصندوق أيضا، سوف يبلغ صافي الفائض في الحساب الجاري 101.3 مليار دولار منه 29.1 مليار دولار في السعودية و12.9 مليار دولار في الإمارات و35.3 مليار دولار في الكويت و19.7 مليار دولار في قطر و3.1 مليار دولار في عمان و1.1 مليار دولار في البحرين.

أما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فسوق يبلغ رصيد الحساب الجاري 10.2% عام 2010 يرتفع إلى 11.2% عام 2011 بالمقارنة مع 8.7% عام 2009 و 23.9% عام 2008.

ويتوقع الصندوق أن تبلغ صادرات السلع والخدمات لدول مجلس التعاون الخليجي 665.3 مليار دولار عام 2010 ترتفع إلى 738.9 مليار دولار عام 2011 بالمقارنة مع 565.1 مليار دولار عام 2009 و 804.9 مليار دولار عام 2008. بينما تبلغ واردات السلع والخدمات 509.1 مليار دولار عام 2010 ترتفع إلى 554.6 مليار دولار عام 2011 بالمقارنة مع 448 مليار دولار عام 2009 و 515.1 مليار دولار عام 2008.

أما بالنسبة لرصيد العجز غير النفطي كنسبة من الناتج المحلي فسوف يرتفع من 53.5% عام 2009 إلى 54.8% عام 2010 قبل أن ينخفض إلى 51.1% عام 2011.

وشدد التقرير أن هذه المؤشرات توضح أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي هي في طريقها للعودة للنمو القوي بفضل زيادة أسعار النفط، وتنامي أنشطة الإنتاج والتصدير، وتوسع الإنفاق الحكومي.

وستظل أولويات الأجل المتوسط تتضمن تطوير الأسواق المالية- بما يشمل من تنوع في النظام يتجاوز حدود النظام المالي القائم على البنوك- وكذلك جهود تحسين مناخ الاعمال بغية دعم التنوع في النشاط الاقتصادي ويجاد فرص العمل.

وتحديات التنمية في الأجل البعيد تطرح بدورها قضية الإصلاحات المؤسسية. إن نموذج التنمية الاقتصادية الراهن لدول المجلس يجب تطويره من خلال إصلاحات هيكلية جذرية تركز على تجسيد مضمات التنمية المستدامة وتشجيع الأنشطة الإنتاجية والخدمات المولدة للقيمة المضافة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة توفير فرص عمل مجزية للمواطنين، وجعلها أقل اعتماد وحساسية للاستثمارات المضاربية وخاصة أنشطة العقارات والأوراق المالية.

أن قيام دول المجلس بإضفاء مرونة على سياسة ربط عملاتها بالدولار الأمريكي في المدى المتوسط سوف يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاديات دول المجلس من خلال إضفاء استقرار أكبر على الأسعار والرواتب وخاصة رواتب العمالة الماهرة.

وسوف تكون هذه الدول بحاجة متزايدة لتوسيع طاقتها الاستيعابية وبالذات في مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاجتماعية لكي لا يؤدي التوسع في الإنفاق إلى ارتفاع مباشر في الأسعار بالنسبة للمستهلكين.

أن دول المجلس مطالبة بالاستمرار في برامجها الرامية لتأسيس الاتحاد النقدي ومعالجة كافة معوقات الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة نظرا لتأثيراتها البالغة على مستقبل تكاملها الاقتصادي واستمرار برامج التنمية ومواجهة التحديات العالمية.

أن النمو الاقتصادي يعطي قوة دفع قوية للقطاع الخاص. وقيام دول المجلس بتبني خطط إنقاذ اقتصادي محفزة وكذلك إحداث استقرار أكبر في سياساتها الاقتصادية الكلية خاصة على صعيد الأسعار من خلال مرونة سعر الصرف سوف يمنح القطاع الخاص ثقة أكبر في تنمية حصته من الناتج الإجمالي غير النفطي. غير أن القطاع الخاص يحتاج أيضا إلى إضفاء مرونة أكبر على أسواق العمل، وتوفير العمالة الماهرة من خلال جملة إصلاحات سوق العمل الأخذ بتنفيذها في العديد من دول المجلس الرامية للاستثمار بمبالغ كبيرة في التنمية البشرية، وهي خطوة هامة ومطلوبة لاعتماد القطاع الخاص بصورة أكبر على العمالة الوطنية وتخفيف اعتماده على العمالة الوافدة.

كما أن دول المجلس بحاجة إلى مواصلة جهودها في مجال تقوية أنظمة عمل المؤسسات وإدارة المال العام. وهذه الدول مطالبة بإحداث توازن بين توفير فرص عمل مرضية للمواطنين وتحسين مستوياتهم المعيشية للأجيال الحالية وبين الاحتفاظ بجزء متساو من ثرواتها للأجيال القادمة. ولتحقيق هذا الهدف، قامت العديد من هذه الدول بإنشاء صناديق استثمارية للأجيال القادمة. وقد حظيت هذه الصناديق باهتمام عالمي كبير في الآونة الأخيرة حيث واجهت دعوات لحسن إدارتها والشفافية والمهنية في إدارتها. وقد أبرزت الأزمة الراهنة والخسائر التي تكبدتها هذه الصناديق أهمية هذه القضايا. كما أن الرقابة على البنوك وأنشطتها بحاجة إلى مواصلة التدعيم نظرا لحيوية دورها الاقتصادي. كذلك تقوية وتعزيز القطاع الخاص وبنيته المؤسساتية ودوره التنموي ومواصلة برامج التخصيص.

### المصدر:

1. تقارير صندوق النقد الدولي
2. تقارير معهد التمويل الدولي
3. تقارير صادرة عن البنوك والبورصات العربية والدولية.